الأمم المتحدة

A/58/77/Add.2–E/2003/62/Add.2

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 May 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون
البند ١٠٦ (أ) من القائمة الأولية*
متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٣
البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**
تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها: متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

الموجز المقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لوقائع الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية (نيويورك، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣)

مذكرة من الأمانة العامة***

إضافة

موجز جلسات الاستماع والحوار بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحاوري دوائر الأعمال (نيويورك، ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٣)

* A/58/50/Rev.1 و Corr.1.

** E/2003/100.

*** أعد موظفو مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة هذه المذكرة بالتشاور مع اللجنة التوجيهية لمحاوري دوائر الأعمال المعنية بتمويل التنمية.

190603 190603 03-36799 (A)
0336799

موجز

في سياق التحضير للاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى المعقود بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بخصوص الموضوع المعنون ''زيادة التلاحم والتنسيق والتعاون لتنفيذ توافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية على جميع الصعد بعد عام من انعقاد المؤتمر'' (مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٣/٢٠٩)، عقد المجلس جلسات استماع عامة وحوارا تفاعليا مع محاوري دوائر الأعمال المعنيين بعملية تمويل التنمية. وقد أنجزت هذه المناسبة التي رأسها غيرت روزنثال (غواتيمالا) رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقر الأمم المتحدة في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٣. وتضمنت الجلسة الصباحية مناقشات للأفرقة تناولت المواضيع الأربعة التالية: '١' تعريف معوقات بيئة الأعمال التي يواجهها الاستثمار الخاص والتخلص منها؛ '٢' تعزيز الإعلام والتحليل والاتصال فيما يتعلق بالفرص والمخاطر وخدمات معاملات الاستثمار المتاحة للبلدان؛ '٣' تحسين فرص وصول البلدان النامية إلى التمويل الطويل الأجل لأغراض تطوير البنية الأساسية والشركات المحلية؛ '٤' إرساء أطر للتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص في مجال تنفيذ توافق آراء مونتيري. وشمل اجتماع كل فريق تقديم استعراضات من جانب ممثلي دوائر الأعمال تلاها إجراء مناقشات مع مندوبي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والرد على الأسئلة التي طرحها الحضور. وفي الجلسة المعقودة بعد الظهر قدم محاورو دوائر الأعمال تقارير إنجاز عن مبادرات ومشاريع محددة وضعها لهم مؤتمر مونتيري، شملت أيضا إشارات إلى مشاريع جديدة.

ويرد فيما يلي موجز لأبرز المعالم الموضوعية لوقائع الجلستين الصباحية والمسائية.

أولا – جلسة الصباح: مداولات ومحادثات مع محاوري دوائر الأعمال

١ – افتتح الاجتماع غيرت روزنثال، رئيس المجلس الا قتصادي والاجتماعي ورئيس الجلسة ورحب بأعضاء الأفرقة والمشاركين كافة. وفي كلمته الاستهلالية ألقى السفير روزنثال الضوء على أهمية الدور الذي يتعين على قطاع الأعمال الاضطلاع به من أجل تنفيذ توافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[1]. وقام بعدها بتحديد المواضيع الرئيسية المدرجة على جدول الأعمال وتنظيم سير العمل.

٢ – وفي البيان الاستهلالي الذي أدلى به معين قريشي مدير الجلسة الصباحية، رئيس ''شراكة الأسواق الناشئة'' أكد النقاط الرئيسية الواردة فيما يلي من أجل تركيز سير المداولات:

- أن النمو الواضح في تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية يعد واحدا من أبرز التطورات الاقتصادية الدولية على مدى العقود العديدة الماضية. ويتمثل الجانب الأشد جاذبية في هذه التدفقات في الاستثمار الأجنبي المباشر. إلا أن الجانب الأكبر منه اتجه إلى التركز في عدد قليل من البلدان. ولذلك، تتمثل القضية المحورية في هذا الخصوص في تحديد ما يمكن عمله من أجل زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وتوسيع فرص حصول البلدان النامية عليه.
- أن الجانب الأكبر من النمو الحاصل في الاستثمار الأجنبي المباشر يعود إلى عملية الخصخصة وانفتاح اقتصادات العديد من البلدان النامية الكبيرة على التجارة والاستثمار الدوليين. وبغية تهيئة فرصة مواصلة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، لا بد من وجود بيئة أكثر تقبلا في البلدان النامية وألا يقتصر ذلك على البلدان التي تضطلع بعمليات خصخصة واسعة النطاق، أو البلدان التي تحوز أسواقا محلية كبيرة جاذبة للمستثمرين الأجانب.
- أن التجربة أظهرت بشكل واضح أهمية الدور والمساهمة التي تؤديها الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تقوم الحكومات في سياقها بتقديم الخدمات العامة الأساسية وتأمين بيئة استثمارية متكافئة وفعالة، بينما يباشر القطاع الخاص تنظيم المشاريع بأسلوب مسؤول اجتماعيا.
- أن ثقة المستثمر المحلي على جانب كبير من الأهمية. فمن الصعوبة بمكان اجتذاب المستثمرين الأجانب في الوقت الذي يفتقد فيه المستثمرون المحليون الثقة في النظام

القانوني والتنظيمي مثلا. وعلى هذا الأساس، يمثل إقناع المستثمر المحلي يمثل شرطا أساسيا ضروريا لاجتذاب الاستثمار الأجنبي.

٣ - وفي البيانين الاستهلاليين اللذين أدلى بهما بالنيابة عن محاوري دوائر الأعمال المعنيين بعملية تمويل التنمية، كل من ماريا ليفانوس كاتوي، الأمين العام لغرفة التجارة الدولية، وبول أندروود، المدير التنفيذي لمجلس دوائر الأعمال للأمم المتحدة، أكدا على النقاط الواردة فيما يلي:

- أن أحد المعالم المهمة لعملية مونتيري تتمثل في التسليم بالأهمية الحاسمة لتعبئة استثمارات القطاع الخاص من داخل البلدان النامية، وعلى الصعيد الدولي سواء بسواء. ويعود إلى القطاع الخاص النصيب الأغلب في الاستثمارات العابرة للحدود إلى البلدان النامية ويعزى إليه، على وجه العموم، دور متزايد الأهمية في قيادة مسيرة التنمية.

- أن مؤتمر مونتيري شهد بزوغ كثير من الأفكار والمشاريع والمقترحات فيما يتعلق بالآليات الجديدة لتمويل التنمية، كما أن ممثلي دوائر الأعمال أنفسهم طرحوا مبادرات عديدة في هذا الشأن، ومع ذلك وضح في غضون العام المنقضي منذ انعقاد المؤتمر عدم كفاية التحركات المنجزة على مختلف الجبهات.

- أن المقترحات المقدمة من دوائر الأعمال في مونتيري مثلت مساهمات محتملة مهمة، إلا أنها لا يمكن أن تحرز نجاحا إلا إذا حظيت بمشاركة ودعم كاملين وفعالين من الحكومات الوطنية ومنظماتها الدولية والإقليمية. ولا بد أن يقوم التنسيق والتعاون بين دوائر الأعمال والحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف في مختلف المجالات، ومنها تصميم المبادرات الجديدة وتنفيذها وتمويلها. وتحتاج هذه الكيانات أيضا إلى العمل معا من أجل تجاوز المعوقات التي تقف بوجه القطاع الخاص، ومن أجل تنفيذ تدابير تستهدف زيادة عرض التمويل والارتقاء بفعاليته في البلدان النامية كما تحتاج أخيرا، إلى إنشاء إطار لقياس ما يحرز من تقدم في تنفيذ توافق آراء مونتيري.

الفريق ١: تعريف معوقات بيئة الأعمال التي يواجهها الاستثمار الخاص والتخلص منها

الاستعراضات

٤ - أكدت السيدة كاتوي أن المستثمرين الأجانب والمحليين يواجهون شواغل متشابهة. ورأت أن المعوقات الرئيسية التي تواجه الاستثمار الخاص وتحتاج إلى القضاء عليها تتمثل في ثقل الإجراءات الإدارية، والافتقار إلى سبل الاتصال بين دوائر الأعمال والحكومات، وعدم

موثوقية المعلومات، وصعوبة العثور على تمويل رأسمالي لمشاريع الأعمال الحرة الجديدة. وتؤدي هذه المصاعب، ومعها مصاعب أخرى ذات صلة إلى تهيئة مناخ استثماري غير مستقر وغير متيقن منه. وأوضحت أن غرفة التجارة الدولية تشارك في عدد من الأنشطة تستهدف التصدي لهذه المشاكل. وقد جرى إبراز العناصر الأساسية لهذه الأنشطة في جلسة بعد الظهر (انظر الفقرة ١٩ أدناه).

٥ - واستعرضت السيدة كلير كوان، الرئيس والمدير التنفيذي لـ ''شبكة مبادلات المخاطرة''، أهمية استثمارات رأس مال المخاطرة في دفع عجلة التنمية المستدامة في البلدان النامية. وتطرقت أيضا إلى التدابير المحتملة التي يمكن تنفيذها لتسهيل استثمارات رأس مال المخاطرة في البلدان النامية. ووفقا لما ذهبت إليه، فإن أحد الحلول في هذا المجال يتمثل في إنشاء فريق لأصحاب المصلحة المتعددين يمثل القطاع الخاص والحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف ويكون الهدف منه تعبئة الموارد المحلية والموارد المتعددة الأطراف بما يؤدي إلى إيجاد فرص شفافة للاستثمار ويخفف أيضا من المخاطر التي تكتنف الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية.

٦ - واسترعى السيد فرانك فرناندیز، كبير الاقتصاديين في رابطة صناعات البورصة، الانتباه إلى أهمية تنمية أسواق رأس المال المحلية في البلدان النامية. وقال إن معظم البلدان النامية لا يزال يفتقر إلى سوق مالية ذات بنية أساسية مكينة وإنه نتيجة لذلك، يميل المستثمرون إلى التركيز على عدد محدود دون سواه من البلدان التي يتوافر لديها ما يكفي من الأسواق الراسخة وأسواق السيولة المالية.

المناقشة

٧ - أثيرت في المناقشة النقاط الرئيسية الواردة فيما يلي:

- أشار أحد الوفود إلى أهمية وجود مؤسسات سليمة، ليس فقط من أجل جذب رأس المال بل أيضا من أجل المحافظة على الموارد المحلية. وشدد كذلك على أهمية الأفرقة الاستشارية لدوائر الأعمال باعتبارها وسيلة لتوعية الحكومات والمستثمرين على حد سواء.
- وأعرب وفد آخر عن انشغاله إزاء التوقعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في وقتنا الحاضر الذي يشهد تباطؤا اقتصاديا عالميا. وردا على ذلك، أشار أحد محاوري دوائر الأعمال أنه ربما يكون الوقت الحالي فرصة سانحة أمام البلدان النامية لكي

تكتسب جاذبية استثمارية استعدادا للجولة المقبلة لتدفقات رأس المال التي ستصاحب استئناف النمو العالمي.

- ولاحظ بعض الوفود أنه قد يستعصي على بعض الاقتصادات الناشئة تجنب الأزمات المالية حتى لو حازت نظما مالية سليمة. وفي هذا الصدد، أشير أيضا إلى أنه لكي تتجنب البلدان حالة التقلب المفرطة قام بعضها، مثل ماليزيا، بتطبيق ضوابط على رأس المال. وفي حين رئي أن فرض الضوابط على رأس المال يمكن في بعض الحالات أن يوفر راحة من عناء التقلب، إلا أن محاوري دوائر الأعمال أكدوا أن ذلك لا يمثل حلا طويل الأجل، وينبغي ألا يؤخذ بديلا للإصلاحات الاقتصادية والمالية.

- وأبدى أحد الوفود قلقا إزاء المشاكل التي تواجه البلدان التي تعتمد اقتصاداتها على المواد الأولية. واتفق عدد من محاوري دوائر الأعمال على أنه بوسع البلدان المتقدمة النمو أن تساعد في هذه المسائل عن طريق تحسين سبل الوصول إلى الأسواق وإنهاء الإعانات التي تقدمها لمنتجاتها الزراعية.

الفريق ٢: تعزيز الإعلام والتحليل والاتصال فيما يتعلق بالفرص والمخاطر وخدمات معاملات الاستثمار المتاحة للبلدان

الاستعراضات

٨ - أكدت باربرا صامويل، رئيس مؤسسة صامويل أسوشيتس، أن غياب الإعلام الكافي يؤدي على الأرجح إلى إحجام الاستثمار من جانب القطاع الخاص. وقالت إن المشكلة تتمثل في قصور المعلومات المتاحة في كثير من البلدن النامية وافتقارها إلى المصداقية، وأن هناك بطبيعة الحال عديد من المعوقات، يقف بوجه حيازة وتوزيع المعلومات الموثوق بها، مثل ارتفاع تكاليف البحوث، والثغرات في المعلومات وطابع التحيز الذي يسمها، وقصور وعدم اكتمال عمليات الإفصاح، وعدم صدور المعلومات في المواعيد المناسبة، وعدم كفاية الموارد ذات الصلة في البلدان النامية. وأشارت إلى بعض الحلول المحتملة إزاء هذه المشاكل ومنها قيام شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، بدعم من المانحين وشركات التكنولوجيا، من أجل تحسين نوعية المعلومات وزيادة سبل وصول المستثمر إليها. ويتكامل مع ذلك إنشاء آليات للتشاور في مجال السياسات تفيد منها حكومات البلدان النامية في الاتصال بالمستثمرين المحليين والأجانب بشأن معوقات الاستثمار والسبل المحتملة لعلاجها.

٩ - ورأى جيمس موتيندي، المدير السابق لمصرف أوغندا التجاري في نقص المعلومات مشكلة رئيسية للمستثمرين المحليين، وخص بالذكر التضارب البين في المعلومات المالية المتأتية

من مصادر ووكالات حكومية مختلفة. ودعا إلى قيام الحكومات والقطاع الخاص بمناقشة سبل التغلب على هذه المشاكل.

١٠ - وتكلم السيد فرناندیز عن أهمية المعلومات في منع حدوث الأزمات والتوصل إلى حلول لها. وشدد في هذا الصدد على أهمية استمرار الاتصال بين البلدان المدينة - الدائنة الذي يحسن العلاقات بين المقرضين والمقترضين السياديين وعملية تسيير الديون السيادية. وأضاف أن القطاع الخاص طرح نهجا متكاملا يتضمن مقترحات من أجل تعزيز الصلات بين المقرضين - المقترضين، ومنع الأزمات وحلها، بما في ذلك وضع مدونة لقواعد السلوك وصياغة شروط قانونية مثل شروط العمل الجماعي. وقال إن هذا النهج يتسم بطابع أشمل من آلية إعادة تنظيم الديون السيادية التي يروج لها صندوق النقد الدولي. ورأى أن هذا النهج الشامل يشجع قيام المشاورات بين المقترضين - المقرضين وتبادل المعلومات بينهم قبل أن تبلغ المشاكل حدا غير قابل للسيطرة عليه.

١١ - وتكلم روبرت شيبارد، المدير العام لمؤسسة ج. ر. شيبارد وشركاه ل.ل.ج، عن المعلومات التي يحتاجها المستثمرون الذين يمولون مشاريع الهياكل الأساسية في البلدان النامية. وأشار إلى الصعوبة التي يواجهونها في الواقع العملي من أجل الحصول على المعلومات الضرورية التي تمكنهم من القيام بشكل سليم بتحليل المخاطر التي تحيط بوضع أموالهم في مشاريع البنية الأساسية؛ وقال إنه من الممكن مساعدة هذه النوعية من المستثمرين لو أتيحت لهم معلومات أكثر تفصيلا من القطاع الرسمي عن المشاريع التي لاقت نجاحا، والدروس المستفادة والخبرات المكتسبة من تمويل المشاريع في مختلف البلدن النامية.

المناقشة

١٢ - أثار المشاركون في المناقشة النقاط الواردة فيما يلي:

- شدد محاورو دوائر الأعمال على أهمية قيام الحكومات ودوائر الأعمال بالعمل جنبا إلى جنب حتى يتسنى لكل طرف منهم فهم احتياجات الطرف الآخر.
- شدد كثير من المتكلمين على الأهمية الفائقة لتحسين المعلومات من أجل التخلص من الفرق بين المخاطر المتصورة والمخاطر الفعلية. وفي هذا الصدد، شدد ممثلو الأعمال أيضا على الأهمية الكبيرة لقيام البلدان النامية بتأمين التدفق المطرد للمعلومات إلى الأسواق في جميع الأوقات، بصرف النظر عن كونها معلومات طيبة أو غير طيبة. وأكدوا أن من شأن ذلك أن يساعد في استدامة تدفقات الديون وعلاقات الائتمان.

- أشار محاورو دوائر الأعمال والوفود سواء بسواء إلى أن وجود المعلومات الجيدة يساعد المستثمرين على التمييز بين أحوال البلدان النامية ويمكنهم من تحقيق فهم أكمل للمؤسسات والبيئات على اختلافها.
- شكك بعض الوفود في مدى موثوقية المعلومات التي تقدمها إلى السوق وكالات تصنيف درجات الملاءة.

الفريق ٣: تحسين فرص وصول البلدان النامية إلى التمويل الطويل الأجل لأغراض تطوير البنية الأساسية والشركات المحلية

الاستعراضات

١٣ - استعرض كروكر سنو جونيور، رئيس معهد المسائل النقدية، بإيجاز المعوقات التي تواجه التمويل الطويل الأجل والحلول الممكنة في هذا الشأن. وأشار إلى عدم وجود قدر كاف من الآليات لأغراض اقتسام المخاطرة بين القطاعين الرسمي والخاص بأدوات مثل الضمانات، والتمويل المشترك، والتأمين. ورأى أن الحل الذي تحتاجه هذه المشاكل يمكن أن يتخذ هيئة شراكات ومحافل بين القطاعين العام والخاص من أجل استحداث خطط ابتكارية جديدة للتمويل وتخفيف المخاطر. ولاحظ أيضا أن البلدان النامية التي تحظى بقواعد قوية في مجال تكنولوجيا المعلومات أميل إلى أن تكون أكثر جذبا للمستثمرين لأن تكنولوجيا المعلومات لازمة من أجل الإعلان عن المنتجات وتسويقها.

١٤ - ولاحظ السيد شيبارد أنه من الناحية التاريخية، يعزى الجانب الأكبر من تمويل مشاريع البنية الأساسية في البلدان النامية إلى المصارف التجارية، وأن هذا التمويل يتم عادة بالاشتراك مع وكالات ائتمانات التصدير التي تتلقى دعما رسميا، أو مع الوكالات المتعددة الأطراف. غير أن المصارف التجارية اتجهت في الآونة الأخيرة إلى الانسحاب من تمويل مشاريع البلدان النامية. ونتيجة لذلك بات من الأهمية بمكان وجود معاملات منظمة بشكل سليم من أجل الحصول على التمويل من الأسواق الرأسمالية. وقال إن الأسواق الدولية لرأس المال هي التجمعات الأوسع والأعمق للتمويل في العالم وأنها مع أسواق رأس المال المحلية، التي تمثل مصدرا ضروريا غير مستغل لتمويل مشاريع البنية الأساسية، يمكن أن تهيئ إسهاما ضخما للتنمية الاقتصادية إذا ما تم وضع هياكل فعالة للمعاملات.

المناقشة

١٥ - شملت النقاط الرئيسية التي أثارها المشاركون ما يلي:

- امتدح أحد الوفود كون الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص تركز حتى الآن على القطاع العام. وقال في هذا الصدد إنه ينبغي على القطاع الخاص أن يأتي بمبادراته الذاتية التي يتعين القبول بها إن استحقت ذلك، وتوفير المساعدة إليها من القطاع العام.

- جرى التشديد على أهمية النُهج الجديدة الرامية إلى حشد الموارد. وفي هذا السياق، رُئي أن المقترحات التي قدمها غوردن براون، مستشار الخزانة العامة في بريطانيا من أجل إنشاء مرفق دولي للتمويل يمكنه أن يعبئ الأموال من الأسواق الرأسمالية الدولية، مستعينا بنفقات تحمل مستقبلا على المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل خدمة هذه الأداة، يمثل في نظر عديد من المشاركين اقتراحا بناء.

- سلط أحد الوفود الضوء على أهمية التدخل الحكومي في تشجيع تطوير سوق رأس المال.

- أثار بعض الوفود استفسارات عن فعالية وكالات التصنيف ومدى شفافية عملية التقييم التي تؤديها. وقال أحد ممثلي دوائر الأعمال، وهو ينتمي إلى إحدى وكالات تقييم درجة الملاءة، إن العمل الذي تضطلع به هذه الوكالات أصبح أكثر شفافية. وكمثال لذلك قال إنه بات من الممكن الآن الاطلاع على الشبكة العالمية على منهجية وأساليب التحليل المتبعة في أي وكالة من الوكالات الرئيسية لتقييم درجة الملاءة.

- أشير أيضا إلى إمكانية قيام البلدان المصدرية باتخاذ إجراءات مناسبة من أجل تسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي إلى البلدان النامية.

الفريق ٤: إرساء أُطر للتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص في مجال تنفيذ توافق آراء مونتيري

الاستعراضات

١٦ - أكد السيد أندر وود أن توافق آراء مونتيري يشدد على أهمية رأس المال الخاص. إلا أنه استدرك قائلا إن القطاع الخاص يمكن أن يفعل الكثير، شريطة أن يقوم التعاون والتنسيق بينه وبين القطاع العام. وفي هذا الصدد، رأى أنه من الممكن أن تقوم أمانة عملية تمويل التنمية بإنشاء إطار لتسهيل الاتصال، بما في ذلك عقد اجتماعات دورية بين دوائر الأعمال وممثلي الحكومات. وأشار في هذا المقام إلى وجود ثلاثة مصاعب محددة. تتمثل الأولى فيما يواجهه ممثلو دوائر الأعمال من مشقة في الاتصال المباشر باللاعبين الرئيسيين في

الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف. فلا توجد حتى الآن أي خدمة للاتصال بهم بالبريد الإلكتروني المباشرة. وتتمثل الصعوبة الثانية في عدم وجود آلية رصد واضحة حتى الآن من أجل قياس ما تحرزه الحكومات من تقدم في تنفيذ توافق آراء مونتيري. أما الصعوبة الثالثة فتتمثل في عدم وجود تمويل لدعم تنفيذ المبادرات العديدة التي اقترحها ممثلو دوائر الأعمال في مؤتمر مونتيري وما تلاه.

المناقشة

١٧ - أثيرت في المناقشة النقاط الواردة فيما يلي:

- شدد محاورو دوائر الأعمال على ضرورة إجراء استعراضات دورية للمشاريع في اجتماعات فصلية تعقد في الأمم المتحدة مع مشاركين مهمين من الحكومات ودوائر الأعمال. ورئي أيضا أن ثمة أهمية كبيرة لإيجاد آلية للاتصال الجاري عن طريق البريد الإلكتروني.
- بدا أن هناك اتفاقا على فائدة وجود أفرقة خبراء مشتركة تنصب أعمالها على المشاكل والنتائج الحاسمة. ودُعي إلى أن تقوم البلدان المانحة والمصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية بدعم هذه المبادرات. وعلاوة على ذلك، اقترح القيام بصورة مشتركة بوضع ورصد مقاييس لأداء جميع أصحاب المصلحة (حكومات البلدان النامية، وحكومات البلدان المانحة، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص).

ثانيا - جلسة بعد الظهر: إحاطة مقدمة من محاوري دوائر الأعمال عن الوضع فيما يتعلق بمبادرات القطاع الخاص في مجال تمويل التنمية

لمحة عامة

١٨ - قام محاورو دوائر الأعمال في جلسة بعد الظهر بتقديم تقارير مرحلية عن المبادرات والمشاريع المحددة التي وضعت لهم في مؤتمر مونتيري، وشملت أيضا مشاريع جديدة. وجرى تقديم وصف تفصيلي لهذه المبادرات في بلاغ وزعه قطاع الأعمال بعنوان ''توصيات للانتقال من الأقوال إلى الأفعال مقدمة من لجنة التنسيق لمحاوري دوائر الأعمال المعنية بتمويل التنمية''. وقد وضعت هذه الوثيقة في موقع تمويل التنمية على الشبكة العالمية وعنوانه: www.un.org/esa/ffd. وترد فيما يلي النقاط الرئيسية التي أبديت في سياق الاجتماع بشأن هذه المشاريع.

الاستعراضات والمناقشات

المبادرات التي ترعاها غرفة التجارة الدولية

١٩ - عرضت السيدة كاتوي المبادرات التالية:

- نشرت غرفة التجارة الدولية أدلة للاستثمار بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لسبعة من أقل البلدان نموا في أفريقيا وآسيا لتمكينها من اجتذاب الاستثمار. وأنجز هذا العمل عن طريق استقصاءات (تضمنت مستثمرين محليين ودوليين وحكومات محلية) أتيحت من خلالها معلومات بشأن احتياجات دوائر الأعمال والمعوقات التي تواجهها، وسهلت أيضا إمداد المستثمرين بمعلومات غير متحيزة. وقد أعدت أدلة الاستثمار من أجل أوغندا وموزامبيق وإثيوبيا وبنغلاديش ومالي ونيبال وكمبوديا. وطلبت دول أخرى هي بنن وغينيا - بيساو ومدغشقر إلى غرفة التجارة الدولية إعداد أدلة استثمار من أجلها.

- أنشأت غرفة التجارة الدولية المجلس الاستشاري للاستثمار لأقل البلدان نموا بمشاركة الأونكتاد، من أجل تسهيل التفاعل بين الحكومات وممثلي دوائر الأعمال وإسداء المشورة إلى حكومات أقل البلدان نموا، وتقديم توصيات إليها من أجل زيادة مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين نوعيته. ونتيجة لهذه المبادرة جرى تنفيذ عدد من المشاريع بما في ذلك في مجالات الماء والكهرباء.

- شكلت غرفة التجارة الدولية الفريق المعني بالأعمال التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ويضم عددا من منظمات الأعمال من سائر أنحاء العالم قامت الغرفة بالجمع بينها من أجل دعم عملية الشراكة الجديدة، وذلك عن طريق تعزيز دوائر الأعمال المحلية وتشجيع الحكومات على اتخاذ إجراءات مؤاتية لدوائر الأعمال.

٢٠ - وقالت السيدة كوان إن شركتها قامت بإنشاء فريق عمل للسياسات معني باستثمارات رؤوس أموال المخاطرة، وإن أهداف هذا الفريق هي دعم قيام سوق عالمية أكثر منافسة وعدلا لرؤوس أموال المخاطرة، وإزالة الحواجز التي تعترض التدفق الحر لرؤوس أموال المخاطرة عبر الحدود الدولية (وعلى وجه الخصوص تشجيع قدوم قدر أكبر من الاستثمار إلى البلدان النامية). وأشارت إلى إنشاء فريق لأصحاب المصلحة المتعددين يمثل القطاع الخاص والحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف، يستهدف تعبئة الموارد الوطنية والموارد المتعددة الأطراف من أجل تخفيف حدة المخاطر أمام المستثمرين وتحسين إعلامهم عن الفرص المتاحة.

٢١ - وشجعت كلتا المتحدثتين قيام مزيد من الحكومات بالمشاركة في المبادرات المشار إليها أعلاه.

٢٢ - وعقب تقديم الاستعراضات، أثيرت عدة ملاحظات في سياق المناقشات. وأعرب عن رأي مؤداه أن رؤوس أموال المخاطرة تميل إلى الازدهار بقدر أكبر في المجتمعات التي يقل فيها الشعور بوصمة الفشل، ويزداد استعداد الناس إلى الإقدام على تحمل المخاطر الضرورية المرتبطة ببدء إقامة الشركات الجديدة. وأثيرت أيضا نقطة أخرى ميزت بين أنواع مختلفة من استثمارات رؤوس أموال المخاطرة تنتشر على نطاق مجموعة من القطاعات، بما فيها قطاع البنية الأساسية. وعلاوة على ذلك، أكد محاورو دوائر الأعمال ضرورة اتباع ممارسات الأعمال السليمة في البلدان النامية وأشاروا في ذلك إلى أن أصحاب رأس المال لمشاريع المخاطرة يساورهم الخوف من الفساد والممارسات التجارية غير العادية وافتقاد إلى سيادة القانون. وأشاروا أيضا إلى المعوقات الإدارية القائمة في عدد من البلدان النامية أمام استثمارات رؤوس أموال المخاطرة.

المبادرات التي يرعاها معهد المسائل النقدية

٢٣ - قدم السيد سنو إحاطة عن برنامج ''صندوق الآفاق العالمية'' الذي أنشئ برعاية مشتركة من معهد المسائل النقدية ومؤسسة ''المستشارون العالميون لاستيت ستريت''. وقد أنشئ هذا البرنامج في شكل سلسلة مترابطة تضم كل حلقة منها أربعة إلى خمسة صناديق لرأس المال السهمي الخاص، تختص بإقليم مختلف في العالم الهدف منها توجيه استثمارات رأس المال السهمي إلى الشركات في مراحلها الأولى ومراحل نموها، وإلى شراء حصص الشركاء وعمليات الخصخصة. ويجري التماس التزامات رأسمالية بمبالغ تصل إلى بليون دولار واحد من مجموعة مصادر خاصة مثل الشركات والصناديق المؤسسية، ومصادر عامة مثل مصارف التنمية الإقليمية والوكالات المتعددة الأطراف. وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، أعرب السيد سنو عن ترحيبه بأن تقوم المنظمة بتقديم مساهمة فكرية في تنفيذ هذه المبادرة.

المبادرة التي ترعاها مؤسسة صامويل أسوشيتس

٢٤ - عرضت السيدة صامويل موقع غرفة المقاصة العالمية للمعلومات على شبكة الإنترنت، التي تضم أيضا شبكات الحكومات - المستثمرين. ورأت في هذا الاقتراح محاولة لسد ثغرة المعلومات القائمة بين المستثمرين والحكومات على الصعيدين المحلي والدولي. وتقدم غرفة المقاصة للمستثمرين معلومات موثوق بها عن البلدان والأسواق في العالم النامي تتيحها لهم في الوقت المناسب عن طريق موقع على الشبكة العالمية مصمم من أجل استيفاء الاحتياجات المحددة للمستعملين. ويمكن أبعد من ذلك أن يكون إنشاء شبكات

الحكومات – المستثمرين جزءا من غرفة المقاصة، وأن يكون الهدف منها إتاحة منصة اتصال مباشر بين البلدان والمستثمرين.

٢٥ – وتلقى هذا الاقتراح مساعدة مالية من مؤسسة فورد وحكومة النرويج. وجرى إعداد نموذجين بدئيين لمشروعين لشبكات المعلومات، وشبكات معلومات الحكومات – المستثمرين من أجل غانا وموريشيوس، ويمكن الاطلاع عليهما على شبكة الإنترنت. وعلاوة على ذلك، التزمت حكومة سويسرا بتمويل مشروع تجريبي لإنشاء منصة تكنولوجية لشبكات الإنترانت من أجل خدمة شبكات الحكومات – المستثمرين لتمكين حكومات البلدان النامية من إقامة اتصال مباشر وفعال من حيث التكلفة مع المستثمرين الحاليين والمستهدفين، بشأن معوقات الاستثمار والسبل المحتملة لعلاجها. وقد التزمت حكومة نيكاراغوا بالمشاركة في المشروع باعتبارها بلدا رائدا.

٢٦ – وفي أثناء فترة المناقشة، أبدي دعم قوي لهذه المبادرة من جانب أحد أفراد المجتمع المدني الذي حض الحكومات على تقديم الدعم لها.

المبادرة التي ترعاها رابطة صناعات البورصة

٢٧ – اقترح السيد فرناندیز خطوات مؤقتة لتحسين علاقات المقترضين والمقرضين السياديين وعملية إعادة تشكيل الديون السيادية. وشرح نهجا متكاملا طرحته سبع منظمات مالية رئيسية تمثل المقرضين السياديين الرئيسيين على نطاق العالم، وهي تتضمن مقترحات لتعزيز علاقات المقرضين – المقترضين، ومنع حدوث الأزمات وحلها عند وقوعها، بما في ذلك التوصية بمدونة لقواعد السلوك وصياغة اشتراطات قانونية، مثل اشتراطات العمل الجماعي. وأشار أيضا إلى أن وجود منصة على الشبكة العالمية تصل الحكومات المقترضة بمقرضيها، مثل المنصة التي تنشأ في إطار مبادرة غرفة المقاصة العالمية للمعلومات (انظر الفقرة ٢٤)، يمكن أن يوظف باعتباره وسيلة فعالة من حيث التكلفة لتنفيذ هذه المقترحات.

٢٨ – وركزت المناقشات على أهمية تسهيل الاتصال والحوار بين المقترضين والمقرضين السياديين. وشدد السيد فرناندیز على أن تعزيز الاتصالات بين المقترضين والمقرضين يمكن أن يسهم في منع تراكم الديون الخارجية. وعلاوة على ذلك، رأى أن وجود منصة على شبكة الإنترنت تصل المقترضين بالمقرضين مثل المنصة التي تُنشئها غرفة المقاصة العالمية للمعلومات من شأنه أن يمكّن تبادل الخبرات واقتسام التجارب والدروس فيما بين المستثمرين وحكومات البلدان النامية.

المبادرة التي يرعاها مجلس دوائر الأعمال للأمم المتحدة

٢٩ - أعاد السيد أندر وود التأكيد على ضرورة التعاون والتنسيق بين القطاعين الخاص والعام من أجل تنفيذ توافق آراء مونتيري وتنفيذ المبادرات المتعددة التي اقترحها ممثلو دوائر الأعمال في مجال تمويل التنمية.

٣٠ - وعرض السيد شيبارد بالتفصيل ملامح مبادرة يتولاها تتصل بتشجيع الأسواق المالية على تمويل مشاريع البنية الأساسية في البلدان النامية. وقال إن المبادرة حظيت برعاية مجلس دوائر الأعمال للأمم المتحدة، وتلقت دعما من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (في شكل تمويل مهمة لتقديم المشورة واستضافة اجتماع لفريق خبراء بشأن الموضوع). وأضاف أن ورقة المناقشة المتعلقة بالمشروع وضعت في موقع الإدارة على الشبكة العالمية (http://www.un.org/esa/papers/htm؛ وعنوانها: تمويل أسواق رأس المال لمشاريع البنية الأساسية في البلدان النامية)، كما أن غرفة المقاصة العالمية للمعلومات تتولى في الوقت الحاضر إعداد محفل مناقشة على الشبكة العالمية لتمكين أفراد فريق الخبراء من العمل على أساس جارٍ في مجالات مواضيعية محددة.

٣١ - وفي أثناء مناقشة المبادرة، أكد المشاركون على ضرورة تطوير أسواق رأس المال المحلية عن طريق تحسين التشريعات والبيئات التنظيمية. وأشير في المناقشة أيضا إلى ضرورة تخفيف المخاطر العديدة عن طريق توفير ضمانات ضد المخاطر السياسية، وإنشاء آليات معينة، كمرفق للسيولة لأغراض تخفيض قيمة العملة.

التوصيات

٣٢ - أثير في الكلمات الافتتاحية وفي الاستعراضات والمناقشات التي جرت بين ممثلي دوائر الأعمال والوفود وسائر أصحاب المصلحة الآخرين الذين حضروا الدورة عدد من النقاط البارزة تضمنت التأكيدات المهمة الواردة فيما يلي من جانب محاوري دوائر الأعمال:

- **إن الاهتمام باحتياجات المستثمرين المحليين خطوة مهمة صوب اجتذاب المستثمرين من الخارج. وفي نواحٍ كثيرة، يمكن أن يكون إقناع المستثمر المحلي بمثابة شرط أساسي لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، باعتبار أن المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين يتشاطرون الشواغل نفسها. وتتمثل العقبات الرئيسية التي تعترض مزاولة الأعمال التجارية حسبما حددها هذان النوعان من المستثمرين في ثقل: الإجراءات الإدارية، وقلة الاتصال بين دوائر الأعمال الأجنبية والحكومات**

المحلية، وعدم موثوقية المعلومات، وصعوبة العثور على رأس المال لمشاريع الأعمال الحرة الجديدة.

- **إن غياب المعلومات الملائمة/الموثوق بها وعدم وجود آليات التشاور في مجال السياسات عنصران يفضيان إلى تثبيط الاستثمار في البلدان النامية وإحداث حالة من عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي والوقوع في الأزمات. ومن المهم أن تقوم الحكومات والقطاع الخاص بالتنسيق والتعاون معا من أجل وضع آليات تستهدف تعزيز التشاور وتبادل المعلومات دوريا بين مختلف فئات اللاعبين في القطاعين العام والخاص.**

- **وإن ارتفاع درجة عدم اليقين التي تواجه المستثمرين في البلدان النامية، يزيد أهمية قيام شراكات محافل بين القطاعين العام والخاص تسهم في وضع خطط ابتكارية جديدة للتمويل وتخفيف المخاطر. وثمة حاجة أيضا لوضع هياكل للمعاملات يمكن أن تسهم بشكل أفضل في اجتذاب الأموال من الأسواق الدولية لرأس المال لغرض تمويل مشاريع البنية الأساسية في البلدان النامية.**

- **إن وضع إطار عام لتسهيل الاتصال والتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ توافق آراء مونتيري أمر واجب. ويمكن أن تلعب أمانة عملية تمويل التنمية دورا مهما في إنشاء وتنظيم هذا الإطار. وثمة أيضا ضرورة للتعاون فيما بين القطاعين العام والخاص من أجل جمع الأموال لضمان تنفيذ المبادرات العديدة التي يقترحها ممثلو دوائر الأعمال في مجال تمويل التنمية. وتحتاج الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف ومؤسسات الأعمال أيضا إلى العمل المشترك من أجل تنفيذ تدابير تستهدف زيادة عرض وفعالية التمويل في البلدان النامية بغية التغلب على المعوقات التي تواجه القطاع الخاص، وبدرجة أهم، من أجل وضع معايير لقياس التقدم المحرز في تنفيذ توافق مونتيري.**

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع، A.OZ.II.A.7)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق.